للعام على الخاص باحدى الدلالة المعتبرة وانما قلنا ان الواحد عام والمفرد خاص لان
الواحد قد يكون مركبا او مفردا والمفرد لا يكون مركبا والمعترض ان يعترض بان الوضع يغني
عن ذكر المعنى لانه لا يكون الا المعنى ويمكن ان يجاب عنه بان يقال نعم الا ان دلالته عليه
بالالتزامية مهجورة في التعريفات فان سال سائل بان هذا التعريف منقوض
بالضماير المستترة في الافعال فانها كلمات مع انها ليست بالفظ والجواب عنه لانه لا نم
انها ليست بالفاظ لان المراد من اللفظ اعم من ان يكون ملفوظا لفظا او حكما فان تلك
الضماير وان لم يكن ملفوظة بها حكما بدليل اسناد الفعل اليها وتاكيدها والعطف عليها
والبدل عنها وغير ذلك والقسم الرابع في الاعراب فتقول قوله كل لفظة مبتدا وقوله دلت
على معنى مفرد بالوضع صفتها والجار والمجرور اعني على والباء في المعنى والوضع يتعلقان
بدلت وقوله فهي مبتدا ثان وقوله كلمة خبر المبتدا الثان فالمبتدا الثان مع خبره
جملة اسمية في محل الرفع بانه خبر للمبتدا الاول وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لان
المبتدا اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في الخبر وذلك اذا كان اسما موصولا
صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا
وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما
نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة من قبيل المبتدا النكرة الموصوفة
بالفعل انما توسط الضمير بين المبتدا والخبر للحصر الا يرى انك اذا قلت زيد عالم
لم يلزم نفي العلم عن غيره واذا قلت زيد هو عالم بمنزلة قولك ما عالم الا زيد وليس
معنى الحصر الا هذا وجمعها اي جمع الكلمة كلمات وكلم وانما بين الجمع مع انه من
وظيفة التعريفين اما تصديقا لقوله غير مدخر فضل النصيحة واما للدفع وهم من

توهم

من توهم ان الكلام جمع كلمة كالكلمات اعلم ان الكلمة واحد الكلمات فقط لا الكلم
ايضا لما هو زعم المصنف اذ لو كان الكلم جمعا لانث الضمير العايد اليه وليس كذلك
كقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه ولانث وصفه ايضا الكلم لم يؤنث كقوله تعالى اليه
يصعد الكلم الطيب وهي عايد باعتبار ما صدقت الكلمة عليه ثلثة انواع احدها اسم
وثانيها فعل وثالثها حرف وجه الحصر اما ان يقال كل كلمة لا يخ اما ان يدل على معنى في نفسه
ام لا الثاني الاسم والاول الفعل واما ان يقال كل كلمة لا يخ اما ان يكون مستقلة بنفسها
ام لا الثاني الحرف واما الاول فلا يخ من ان يقترن باحد الازمنة الثلثة ام لا الثاني
الاسم والاول الفعل واما ان يقال كل كلمة لا يخ من ان يكون ركنا للاسناد ام لا الثاني
هو الحرف واما الاول فلا يخ اما ان يكون قابليته له بطرفيته ام لا الثاني هو الفعل والاول
هو الاسم فان قيل لم قدم الاسم على الفعل والحرف قلت انما قدمه لكونه مسندا ومسندا
اليه وغيره لا يكون مسندا اليه فالاسم ما جاز ان يحدث عنه والضمير المجرور المتصل
راجع الى الموصول اعلم ان الاسناد اعم من الاخبار والحديث لصدق الاسناد
على المستكن في فعل الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث فانهما يصدقان عليه
لان من لوازمهما احتمال الصدق والكذب وهو لا يحتمل لهما واذا عرفت هذا
فاعلم ان المصنف لو قال الاسم ما يقع مسندا اليه او في معنى المسند اليه لكان اصوب
وتمثيل الاسم بقوله كزيد والعلم والجهل فانك تخبر عن زيد بالخروج في قولك خرج زيد
عن العلم بالحسن في قولك العلم حسن وعن الجهل بالقبح في قولك الجهل قبيح
وفيه اشارة الى ان الاسم ينقسم الى قسمين وهو الدال على معنى قائم بذاته كزيد
والى معنى وهو الدال على معنى غير قائم بذاته وهو على ضربين احدهما وجودي

(الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة) صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)